الأمم المتحدة A

PROVISIONAL

A/47/PV.76
13 May 1993

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والسبعين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الثلاثاء، ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد غانيف (بلغاريا)

ثم: السيد الحداد (اليمن)
(نائب الرئيس)

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تقرير اللجنة الثانية (الجزء الأول) [١٢] (تابع)

- قضية فلسطين [٣٠] (تابع)
(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
(ب) تقرير الأمين العام

- تمويل عملية الأمم المتحدة في الصومال: تقرير اللجنة الخامسة [١٤٥]

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

92-62086

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تقرير اللجنة الثانية (الجزء الأول) (A/47/717)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستنظر الجمعية العامة بعد ظهر اليوم في الجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية (A/47/717)، المتعلق بالوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) ومكافحتها. وخلال جلسة بعد ظهر اليوم، ستحتفل الجمعية العامة أيضا باليوم العالمي لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز).

إن اليوم يوافق اليوم العالمي الخامس للايدز. ولذا فإن من الملائم بوجه خاص أن ننظر بعد ظهر اليوم في تقرير اللجنة الثانية المتعلق بالوقاية من متلازمة الايدز ومكافحتها. إن التهديد العالمي الذي يشكله فيروس نقص المناعة البشري ووباء الايدز يتطلب استجابة عالمية حقا من جانب أسرة الأمم. والتحديات التي يطرحها هذا الوباء المتفشي تتعلق بطائفة واسعة من القضايا الصحية والاجتماعية الاقتصادية، من بينها الوقاية من انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشري، والأثر الديموغرافي للمرض، وتأثير المرض على الفئات المعرضة من السكان، والآثار السلبية التي يتركها المرض على النساء وأطفالهن.

وقد استجابت منظومة الأمم المتحدة لهذه التحديات بالاضطلاع بأنشطة للوقاية والمكافحة، وبوضع برامج تستهدف التخفيف من الآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية. وفي ١٩٨٨، أعلنت أسرة الأمم يوم ١ كانون الأول/ديسمبر اليوم العالمي للايدز، ليجري الاحتفال به سنويا بغية توسيع وتعزيز الجهود العالمية الرامية الى وقف الايدز. ويتمثل هدف هذا اليوم في فتح قنوات الاتصال، وتشجيع تبادل المعلومات والخبرات، وإشاعة روح من التسامح الاجتماعي. ويتيح اليوم العالمي للايدز فرصة للحديث عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري والايدز، ولرعاية المصابين بالفيروس والمرض، ولتعلم حقائق عن هذا المرض. وقد أصبح هذا اليوم الدولي الوحيد للعمل منسق لمكافحة الايدز مناسبة يحتفل بها الآن سنويا في معظم البلدان. إن اليوم العالمي للايدز يساعد، بتسليطه الضوء على أنشطة الوقاية والرعاية الجاري تنفيذها بالفعل وبتحفيزه الاضطلاع بأنشطة جديدة، على حشد الجهود لعمل عالمي دائم لوقف الايدز.

وأعطي الكلمة الآن للأمين العام للأمم المتحدة.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذا هو اليوم العالمي الخامس لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز). وأنا أشيد بالعمل الذي تؤديه منظمة الصحة العالمية في هذا الصدد. فهي التي نبهتنا، منذ وقت مبكر يرجع الى منتصف الثمانينات، الى أن الايدز مرض وبائي.

٣/ال/عس ٣-٥ (الأمين العام)

وموضوع اليوم العالمي للايدز لعام ١٩٩٢ هو "التزام المجتمع". وهذا الموضوع دعوة تستحث العالم على التعبئة ـ تعبئة المال والطاقة وموارد المجتمع بهدف مكافحة الايدز. إن الايدز مرض ينجم عن الاصابة بفيروس نقص المناعة البشري. والعلوم الطبية هي التي يتعين عليها أن تكتشف علاجا لهذا المرض. لكن التكاليف الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية للايدز تكاليف غير محدودة. فالايدز مرض يودي بحياة أفراد منتجين، ويدمر الأسر، ويقوض الاقتصادات، ويهدد المجتمعات، وهذه أزمة شاسعة النطاق. فالدمار الذي يسببه الايدز هائل كالدمار الذي تسببه الحرب. وليس هناك مصل يقي من الايدز. ويجب أن نعبئ جهودنا لمكافحة هذا المرض.

إن الايدز مرض يتصل بموضوعين ـ هما الموت، والسلوك الجنسي البشري. وبينما تناقش المسائل الجنسية مناقشة صريحة في مجتمعات كثيرة، فإن الموت لا يعد فيها مادة للنقاش. وفي مجتمعات أخرى، يمكن الحديث عن الموت ولكن لا يمكن الكلام عن الجنس. وفي بعض المجتمعات، يعد نقاش كلا الموضوعين من قبيل المحرمات. ولذا فإن النقاش الصريح للايدز ليس دوما بالأمر اليسير. وينبغي ألا يوصم أي مصاب بفيروس نقص المناعة البشري. فهؤلاء المصابون يحتاجون جميعا الى الفهم والدعم العملي. إن الايدز يقتل الأمهات والآباء، البنين والبنات، الأطفال والرضع. وهو يمس النساء والرجال، الشيوخ والشباب ـ أي أنه - بإيجاز - يمس بني البشر.

والايدز مرض عالمي. ولم ينجح أي بلد من البلدان في التحكم فيه. ولم تنج منه أي منطقة أو بلد أو جماعة إثنية أو دينية. وداخل البلدان ذاتها، لا يقتصر المرض على طائفة دون غيرها أو على من يتبعون أسلوب عيش بعينه. فالايدز ينتشر الآن سريعا بين الأشخاص الذين تنصب ميولهم الجنسية الى الجنس الآخر، ولاسيما الفتيات، في البلدان النامية. و ٩٠ في المائة من مجموع المصابين يوجدون في العالم النامي. وليست تلك هي المرة الأولى التي نرى فيها صلة بين الفقر والمرض.

إن البلدان النامية الفقيرة سوف تـُمنى بخسائر جسيمة. وبعض البلدان سوف تدمر اجتماعيا واقتصاديا. وقد ينعكس بذلك اتجاه إنجاز من الإنجازات الكبرى التي حققتها افريقيا بعد تخلصها من الاستعمار ـ ألا وهو الانخفاض الكبير في معدل وفيات الأطفال. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن فيروس نقص المناعة البشري قد أصاب عددا يتراوح بين ١١ و ١٢ مليون شخص من الرجال والنساء والأطفال، وأن أعراض المرض قد ظهرت بالفعل على ما يربو على مليوني فرد منهم، ومعظم هؤلاء لاقوا حتفهم. كما تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية الى أن ٠٠٠ ٥ مواطن آخر في العالم سيصابون، في هذا اليوم وحده، بفيروس نقص المناعة البشري. وبحلول عام ٢٠٠٠، سيكون الفيروس قد غزا أجسام عدد يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ مليون نسمة.

إن تكلفة تمريض الأشخاص الذين يحتضرون، وتقديم الرعاية للصغار والمسنين الذين خلفهم الموتى وراءهم ستصبح هائلة. وسيزداد ضغط المطالب على الميزانيات. وسينخفض الانتاج. وسيصاب المعلمون والجنود والممرضون والموظفون في المكاتب. لن تفلت أي مجموعة.

والحل الوحيد هو العمل على الصعيد العالمي أي: التثقيف وتوفير الفهم والرعاية وقبل كل شيء، إيجاد علاج.

وعندما تكون المشكلة عالمية يصبح التنسيق في إطار الأمم المتحدة أمرا أساسيا. إن متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) تقتضي نهجا متعدد القطاعات ومتكاملا من جانب الأمم المتحدة. وقد ذكرت في تقريره المقدم الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في حزيران/يونيه الماضي أن الحاجة الى قيام الأمم المتحدة بشيء استجابة شاملة ومنسقة أصبحت جلية. وعلينا أن نعمل عن طريق الأمم المتحدة للعناية بمن يعانون، ولمساعدة من يعانون بصورة غير مباشرة ولوقف انتشار الايدز.

هناك الآن ١٣٥ برنامج ايدز وطنيا يجري تنفيذها. وقد صممت هذه البرامج وأقيمت ونالت المساعدة بفضل تعاون الهيئات والوكالات التابعة للأمم المتحدة والحكومات المانحة والقطاعين الخاص والطوعي.

وداخل منظومة الأمم المتحدة قمت بتشكيل فريق استشاري موحد ذي اختصاصات معززة، على الصعيد المشترك بين الوكالات. وقد اجتمع الفريق لأول مرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وسيجتمع بصفة منتظمة. وهو ملتزم بإيجاد استجابة فعالة ومنسقة للأزمة.

وقد اعتمدت الأمم المتحدة سياسة للموظفين متعاطفة وداعمة وبعيدة النظر بشأن مرض الايدز. وأنا أعتبر أن هذه السياسة نموذج يصلح لأن تحتذي به كل منظمة في العالم أجمع، والحصول عليها سيكون ميسرا على نطاق واسع. إننا ننظر الى موظفينا كأسرة، وسنساندهم في هذه الأزمة وسنقوم بكل ما في وسعنا للإفادة من مهاراتهم ومعرفتهم لأطول فترة ممكنة.

إن الأمل إنما يكمن في قدرتنا على العمل معا. وقد أرسلت الجمعية العامة، باعتمادها القرار ٢٠٣/٤٦ منذ عام مضى، رسالة واضحة الى مجتمع الأمم. هذه الرسالة هي رسالة التسامح. إن الايدز يهدد جميع الرجال

والنساء في كل مكان. وقد حانت ساعة التقاء العلم والعدالة الاجتماعية في خدمة قضية عظمى هي قضية الانتصار على الايدز.

٤/رن/عس -٧- (الأمين العام)

(تكلم بالفرنسية)

أشرت منذ برهة الى شن معركة عالمية ضد الايدز. إنها في الواقع حرب عالمية جديدة يتعين علينا أن نخوضها، إنها الحرب العالمية الثالثة في هذا القرن. إلا أن هذه الحرب لا تقسم الناس، بل هي على العكس من ذلك، تجعلهم يقفون صفا واحدا في معركة هائلة على ألف جبهة وجبهة، وسأصنفها هنا الى ثلاث جبهات رئيسية هي: أولا، الجبهة العلمية والطبية، ثم الجبهة السياسية والاجتماعية، وأخيرا الجبهة النفسية والإنسانية.

إن الايدز ليس بقدر لابد أن يلاحقنا من قرن الى آخر. فقد قضينا على الجدري والزهري، وسنقهر أيضا الايدز. ويجب علينا أن نتعهد بتحقيق هذا الهدف قبل حلول عام ٢٠٠٠. فلن نخلف وراءنا تركة الايدز لأهل القرن الحادي والعشرين.

ولكي نهزم الايدز قد يتعين علينا أن نتجه وجهة جديدة. دعونا نعمل وكأن هذا الأمر هو حرب عامة شعواء. إن هذا يقتضي تدبيرين: أولا، استثمار مالي على مستوى يتناسب مع مستوى الخطر، في جميع بلدان العالم، بدءا بالدول الأكثر ثراء، وثانيا، بذل جهد كبير لتنسيق جميع معارف العالم الطبية.

ولننتقل الآن الى الجبهة السياسية والاجتماعية. هنا أود أن أشدد على مسؤولية منظومة الأمم المتحدة ككل. وعندما أعلنت منظمة الصحة العالمية للمرة الأولى يوم الايدز العالمي في عام ١٩٨٨، أظهرت أنها تعتزم، دون تضييع أي وقت، شن حملة عالمية حقا. لقد كنا أول من أدرك أن الايدز لن يكون مرضا غريبا على أي بلد في العالم.

إن الغرض من وراء البرنامج العالمي لمنظمة الصحة العالمية هو تشجيع الحكومات ومساعدتها على رسم السياسة العامة الضرورية. وهذا لم يكن بالأمر اليسير، إذ أنه تعين، أحيانا، التغلب على الكثير من

الأفكار المسبقة. ولكنني أعتقد أننا الآن بصدد كسب هذه المعركة الأولى. إن الأمم المتحدة تضرب مثالا بتعبئتها جميع قواها. فعلاوة على منظمة الصحة العالمية، تكرس كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجهات أخرى، بعض برامجها لمشكلة الايدز.

وأسوة بما فعلته منظومة الأمم المتحدة تجاه الحكومات، يتعين على الحكومات بدورها أن تقوم بدور منشط لجهود الجماعات والمجتمعات المحلية، سواء كانت قائمة على صعيد لا مركـــزي أو إقليمي أو محلي أو مهني أو زمالي. وأود أيضا أن أوجه نداء هنا الى رؤساء المنظمات وقادة أوساط الأعمال والمسؤولين المنتخبين في المناطق والمدن والقرى أن يكونوا سباقين الى العمل على توعية الرأي العام وتقديم المساندة للمرضى.

٤/رن/عس ٨-١٠ (الأمين العام)

وختاما أنتقل الى الجبهة الثالثة. إن موضوع هذه السنة هو التزام المجتمع. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه نداء ثالثا، نداء موجها هذه المرة الى المرضى أنفسهم. إن المرض الذي أصابهم لا يجب أن يكون سببا يدعو أيا منهم الى الشعور بالعار. وليس في الاختفاء والصمت والكذب عون لأحد. فليرفعوا صوتهم عاليا.

إن مكافحة الايدز هي، في المقام الأول، تحد ثقافي، والمشاركة النشطة لأولئك الذين يعانون من هذا المرض أمر أساسي. فبفضلهم وبفضل صراحتهم، سيقوم المحيطون بهم وزعماء مجتمعاتهم المحلية بمبادرات لن تعود بالنفع على هؤلاء المرضى وحسب بل ستكون مفيدة أيضا في مجال الوقاية. إن هذه المهمة ستقتضي قطعا جهدا نفسيا عظيما ولكن هذا الجهد أساسي لأن الأمر يرجع، في المحك الأخير، الى عنصر واحد ألا وهو قدرة الرجال والنساء على أن يلتزموا تجاه بعضهم البعض بكل صراحة.

A/47/PV.76
8-10

A/47/PV.76
3-5

إن الايدز مشكلة عالمية، ولذلك ينبغي أن يكون حلها عالميا. لا مناص إذن من أن يكون الكفاح عالميا حقا، وأن تشارك فيه جميع البلدان بلا استثناء. هذه حرب ينبغي خوضها حتى النهاية، لا من أجل إنقاذ أرواح الملايين فحسب، وإنما لكي نحافظ أيضا على إيماننا بالتقدم وبالعلم.

إن النصر الذي نستطيع أن نحرزه معا على الايدز سيفصح عن تصميمنا وقدرتنا على كسب معارك أخرى ضد الأمراض. ومن ثم فإن المعركة ضد الايدز هي رمز من عدة وجوه. فلتكن رمزا لما يستطيع الجنس البشري أن يقوم به عندما يستجمع كل قواه في خدمة الحياة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما يعرف الأعضاء، فقد تقرر عقد اجتماع إعلامي خاص، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، يشارك فيه المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، وأربعة متكلمين من جميع أنحاء العالم من الذين يقودون المعركة ضد الايدز، علاوة على وزير الصحة في جامايكا.

ولذلك سوف أرفع الجلسة الآن حتى يمكن عقد هذا الاجتماع الإعلامي الخاص بالايدز.

A/47/PV.76
11-15

علقت الجلسة الساعة ١٥/٤٥، واستؤنفت الساعة ١٦/٤٠

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تواصل اللجنة الآن نظرها في الجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية (A/47/717)، بشأن البند ١٢ من جدول الأعمال الذي يتناول تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أطلب الى مقرر اللجنة الثانية أن يعرض تقرير تلك اللجنة.

السيد بالزان (مالطة)، مقرر اللجنة الثانية، (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أقدم تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة A/47/717، في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال، "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي". وسيجري إصدار إضافة لهذه الوثيقة في وقت لاحق تتضمن مشاريع مقترحات أخرى للبت فيها في إطار نفس البند من جدول الأعمال.

في الفقرة ٨ من التقرير، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار المعنون "الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) ومكافحتها".

وأود أن أعلم الجمعية أن القوسين المعقوفين اللذين يظهران في الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار ينبغي حذفهما.

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذا لم يوجد أي اقتراح في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر ألا تناقش تقرير اللجنة الثانية المعروض أمام الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ومن ثم ستقتصر البيانات على تعليلات التصويت.

لقد أوضحت الوفود بجلاء مواقفها فيما يتعلق بتوصية اللجنة الثانية قبل ذلك في اللجنة، وتظهر مواقفها في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

وقبل أن نبدأ في البت في التوصية الواردة في تقرير اللجنة الثانية، أود أن أعلم الممثلين بأننا سنتبع في صدد اعتماد القرار نفس النهج الذي اتبعته اللجنة الثانية.

تنظر الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٨ من تقريرها (A/47/717)

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار، المعنون "الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) ومكافحتها"، دون تصويت. فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤٠/٤٧).

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وبذلك نختتم نظرنا في الجزء الأول من تقرير الجنة الثانية المتعلق بالبند ١٢ من جدول الأعمال.

البند ٣٠ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/47/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/47/716)

السيد كوروما (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الجمعية العامة، بوصفها أحد الأجهزة المكلفة بالتوصل الى حلول سلمية للحالات الناجمة عن انتهاك أحكام الميثاق، تنظر الآن مرة أخرى في قضية فلسطين، وهي مسألة فيها إبراز وتحد في آن واحد للمبادئ والمقاصد الأساسية التي يجسدها الميثاق، وأعني، صون السلم والأمن الدوليين؛ وحق الشعوب في تقرير المصير؛ وعدم الاستيلاء على الأراضي بالقوة؛ والتسوية السلمية للمنازعات.

من دواعي الأسف أنه منذ اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) قبل ٤٥ سنة تقريبا وهو القرار الذي أوصت فيه بتقسيم فلسطين الى دولة عربية وأخرى يهودية مع اعتبار القدس كيان منفصل وذلك كتسوية سلمية للصراع الفلسطيني، لم ينفذ هذا القرار بكليته حتى الآن. وبينما دولة اسرائيل قائمة منذ حوالي ٤٥ عاما حتى الآن، فإن الدولة الفلسطينية التي اعترفت بها الجمعية العامة والتي كان ينبغي قيامها

كدولة مستقلة، قد حيل بينها وبين الخروج الى حيز الوجود حتى الآن. وفي نفس الوقت، جرى ضم القدس ذاتها، واحتلت الأراضي الفلسطينية الأخرى منذ عام ١٩٦٧.

ومهما بدا قولي هذا ممجوجا من كثرة ترداده فإن هذا الرفض لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) هو في الواقع السبب الجذري للمشكلة الفلسطينية اليوم. والى أن يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في الاختيار وحقه في تقرير المصير وإقامة دولته والى أن يسمح له بذلك ستستمر مشكلة فلسطين مصدر إزعاج لهذه الهيئة، بل ولبقية المجتمع الدولي، بما في ذلك اسرائيل لفترة طويلة جدا.

وهذا أمر مفهوم، نظرا لأن الأمر يمس قضية عادلة ومشروعة للشعب الفلسطيني، الذي هو على الرغم من صروف الدهر، شعب حافظ على هويته الوطنية وصان وحدته وتصميمه على إعمال حقه في تقرير المصير وإنشاء دولته.

٦-١١/ند/عس ٢٠-١٨ (السيد كوروما ، سيراليون)

إن إعلان هذه الحقيقة لا ينبغي تفسيره على أنه بمثابة اتخاذ موقف معاد لاسرائيل. فمن وجهة نظر وفد سيراليون، إن من مصلحة اسرائيل والشعب الاسرائيلي في مجموعه أن يتم تنفيذ القرار ١٨١ (د-٢) بكليته، وأن يحترم وينفذ قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وبصفة خاصة انسحاب اسرائيل من الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧. إن احترام اسرائيل لتلك القرارات التاريخية لن يهون ويخفف فحسب من الظلم التاريخي الذي أحاق بالشعب الفلسطيني، لأننا على اقتناع بأنه سيجلب أيضا لاسرائيل ولجيرانها السلم في منطقة يتمتع أهلها بحضارة وثقافة عظيمتين ولديهم إمكانات هائلة للتنمية البشرية، ولكنهم ظلوا يعيشون في كرب عظيم وفي حالة من الاضطراب لأمد طويل بسبب الصراع الفلسطيني.

وبالتالي، فمن قبيل المفارقة أنه على الرغم من أن المجتمع الدولي ظل يعرف زمنا طويلا السبب الجذري لهذه العلة ـ وأعني المشكلة الفلسطينية ـ ورغم أن علاج هذه العلة التي تعاني منها فلسطين

معروف تماما على عكس العلل الأخرى، فإن العزيمة اللازمة لم تكن متوفرة لإيجاد حل لهذا الصراع الطويل الأمد.

لذلك، يرى وفد سيراليون أن ما هو مطلوب لوضع نهاية لهذا الصراع هو القبول بحل وسطي أو بتنازل تاريخي عظيم من جانب جميع الأطراف المعنية، أي تنازل تاريخي مشابه لما حدث في أوروبا بعد أن مزقتها الحرب العالمية الثانية، أو لما حدث في زمبابوي أو في ناميبيا فحقق الاستقلال لهذين البلدين. واليوم، نلاحظ، بل نعجب بحقيقة أن بعض الأمم الأوروبية التي كانت تنظر في يوم من الأيام الى بعضها البعض كأعداء ألداء، قررت دفن هذه العداوات والشروع في عملية سلام أكيدة حققت في النهاية تنازلا تاريخيا، وهي تتعاون اليوم تعاونا وثيقا جدا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى الدفاعية، لمنفعتها المتبادلة.

تعللت جنوب افريقيا في تعنتها الطويل إزاء منح الاستقلال لناميبيا بدواعي الأمن الوطني. وباستقلال ناميبيا تبين أن هذا السبب لا أساس له؛ فسلامة أراضي جنوب افريقيا وأمنها لم ينتقصا بأية طريقة كانت أو يتهددهما أي خطر باستقلال ناميبيا.

بالطبع، نحن ندرك أنه لا توجد حالتان متطابقتان. بيد أننا نلاحظ كيف أنه تسنى ـ بفضل النية الحسنة والصدق والإخلاص والتصميم على إيجاد حلول ـ أن تجد صراعات كانت تبدو في وقت ما صعبة أو مستعصية على الحل، حلا لم يضر بأحد بل حقق فائدة لجميع المعنيين.

لذلك، يدعو وفد سيراليون مرة أخرى اسرائيل والفلسطينيين والدول الأخرى في الشرق الأوسط الى أن تقدم على تنازل تاريخي مماثل للتنازلات التي خدمت المجتمع الدولي جيدا في مناسبات أخرى. ينبغي لمؤتمر السلام الحالي المعني بالشرق الأوسط أن ينظر اليه على أنه فرصة متجددة لايجاد حل لقضية فلسطين، فرصة يجب أن لا تضيع. ينبغي لهذا المؤتمر أن يسترشد بحسن النية والصدق والتصميم للوصول الى حل وسطي. إن هذا الحل الوسطي أو التنازل التاريخي، الذي أشرت اليه سيتضمن، من بين جملة أمور، إقامة دولة فلسطينية، وحتى لو تحقق ذلك من خلال حكم ذاتي مؤقت، كما هو مقترح الآن، وانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي التي لاتزال تحتلها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، ذات الأهمية الكبرى لثلاث ديانات عالمية كبرى ولاتباعها.

إن من شأن هذا التنازل من جانب اسرائيل أن ييسر الحصول على تنازل تاريخي مماثل من جانب الفلسطينيين ومن جانب دول عربية أخرى، مما يؤدي الى اتفاق سلام شامل، يرجى أن يتطور مع الوقت

الى تعاون إقليمي من نوع ما كالتعاون الذي نراه اليوم بين أمم أوروبية كانت أعداء في يوم ما. إن اتفاق السلام الشامل هذا لا ينبغي فحسب أن يحقق الإنصاف فيما بين اسرائيل والفلسطينيين، بل ينبغي أيضا أن يكون اتفاقا له طابع الدوام فيما بين اسرائيل والدول المجاورة.

ولاتزال اليوم قضية فلسطين في صميم ما يشكل التطورات في الشرق الأوسط، تماما كما كانت لعدة عقود. وبمرور الزمن، حيث تأرجحت الآمال في الحل صعودا وهبوطا، تصلبت أنماط السلوك وتشددت المواقف السياسية وأصبح تحقيق السلام سرابا. ولم تسفر المبادرات المتكررة إلا عن نزر يسير. وبمرور الزمن، توطد اليأس من إمكان تبدل الأحوال.

واليوم، ونحن ننظر الى الوراء، نرى أن الحكمة فيما نودي به حكمة باقية. فوفد سيراليون يؤمن إيمانا راسخا أن الحل الأصلي، الذي اقترحته الجمعية بالنسبة لقضية فلسطين، لايزال سليما وأساسيا ـ بل هو في الواقع حل لا غنى عنه لحسم الصراع بصورة دائمة، وأعني بذلك حل الدولتين أي قيام دولة اسرائيلية وأخرى فلسطينية.

وعلى مر السنين، ساندت وعززت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفسلطيني لحقوقه غير القابلة لتصرف قضية الضعب الفلسطيني العادلة والمشروعة. ونحن نشيد بالسفير بيراني سيسي، ممثل السنغال، لجهوده التي لم تكل تعزيزا لقضية الشعب الفلسطيني وعملا على إيجاد حل سلمي لهذا الصراع الذي طال أمده.

السيد خامسي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن للشعب الفلسطيني حقا مشروعا في العيش في دولته المستقلة على أرض فلسطين، التي ورثها عن أجداده، شأنه في ذلك شأن جميع الشعوب الأخرى التي استعادت حريتها واستقلالها الوطني في نهاية العهد الاستعماري. إنه يملك هذا الحق تاريخيا وبمقتضى القانون الدولي. لذلك، على المجتمع الدولي أن يلزم نفسه بمساعدة هذا الشعب الشهيد الذي اقتلع من جذوره، والذي يواجه دائما خطر الإفناء التام على يد اسرائيل، الدولة التي تحتل وطنه.

في عالم أصبح الآن خاليا من المجابهة الايديولوجية، نشعر أن من مصلحة الشعبين، الفلسطيني والاسرائيلي، أن يعيشا بوئام وأن يستعيدا السلام، كل في دولته الخاصة به وفي كيانه الوطني المتميز، بعد أن تتم استعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وحقه في العودة.

إن مفاوضات السلام الخاصة بالشرق الأوسط، التي بدأت في مدريد في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، والتي استؤنفت عدة مرات، بما فيها الاجتماعات التي عقدت في واشنطن، جعلتنا نعتقد أن المفاوضات بين الأطراف المعنية، لاسيما بين الاسرائيليين والفلسطينيين، وإن كانت طويلة وشاقة ومعقدة، لابد وأن تؤدي يوما ما الى تسوية شاملة وعادلة ومشرفة للجميع. ولدينا كل الأسباب التي تبرر هذا الاعتقاد، نظرا لأن عملية السلام تجري برعاية مشتركة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق، ولأنها تقوم على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

١٢/س و/عس ٢٣-٢٥ (السيد خامسي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

إن تولي حزب العمل السلطة في اسرائيل يعطي هذه المحادثات زخما جديدا، حيث يبدو لنا أن رئيس الوزراء الاسرائيلي الجديد قد أظهر بالفعل في مختلف بياناته، وفي تناوله لمشكلة الشرق الأوسط برمتها، قدرا أكبر من المرونة والواقعية مما أظهره سلفه.

بكل تأكيد ظهرت بارقة أمل من هذين الحدثين الهامين. ووفدي يرحب أيضا بكون الأمم المتحدة قد دعيت أخيرا الى المشاركة في عملية التفاوض والجارية على المستوى المتعدد الأطراف، وبكون الأمين العام قد عين، تحقيقا لهذه الغاية، السفير غاريخان، ممثل الهند، ممثلا شخصيا له، ليكون مشاركا كاملا من خارج المنطقة في المحادثات.

A/47/PV.76
23-25

A/47/PV.76
3-5

ولكن هل ياترى ستبين الأيام أن كل تلك الشواهد الإيجابية، إنما هي مجرد وهم، في ضوء تعنت اسرائيل ومناوراتها التسويفية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بقضية فلسطين؟ الواقع أنه على الساحة، وبصفة خاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، لاتزال التطورات تدعو الى التشاؤم. إن المجتمع الدولي يشعر بقلق خاص إزاء تدهور الحالة في تلك الأراضي بسبب الإجراءات القمعية التي يقع الفلسطينيون العزل، كل يوم ضحية لها. إن تلك التدابير تتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

إن جميع هذه الممارسات القمعية يتولى أمرها نظام "قبضة حديدية" عسكري صارم. وقد تمثلت على مدى ٢٥ عاما في تدابير قاسية غير إنسانية مثل الاعتقال التعسفي والاحتجاز دون محاكمة، والإبعاد، وعزل المنازل وهدمها ومصادرة الأراضي ومصادر المياه، وتقييد حرية الانتقال والعقاب الجماعي والقتل. هذه الأمور تتعارض تماما مع روح مفاوضات السلم التي تجري حاليا وتتجاهل بالكامل جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

وبالإضافة الى هذه الممارسات التمييزية الوحشية فإن حكومة تل أبيب الحالية، على الرغم من أنها تعهدت بوقف بناء مستوطنات جديدة، لم تتخل بالكامل عن سياسة الاستيطان المنظم لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وحتى القدس.

لذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير أكثر فعالية، أولا، لوضع حد لتلك السياسة الخبيثة التي ترمي الى تغيير التركيب الديموغرافي لهذه الأراضي، وتدمير هويتها الفلسطينية في نهاية المطاف، وأخيرا ضمها كأمر واقع، وثانيا، لمطالبة اسرائيل بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس.

وفي مواجهة هذا التهديد الخطير لبقائه، لم يعد هناك بديل أمام الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، إلا الثورة والقبول ببذل تضحيات جديدة. وفي هذا الصدد فإن الانتفاضة التي تدخل الآن عامها الخامس، تعتبر رمزا لشجاعة وإصرار هذا الشعب الشهيد في كفاحه المقدس من أجل استعادة حقوقه الأساسية غير القابلة للتصرف.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تشيد بهذه الشجاعة والتضحية، وستشارك في جهود المجتمع الدولي لإعادة تأكيد تضامنه وتأييده للنضال المشروع للشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ذلك النضال الذي يخوضه شعب مقهور طالت معاناته.

A/47/PV.76
26

-٢٧-

١٣/ش هـ/عس

السيد عبد الغفار (البحرين): إن التغييرات الجوهرية في السياسة الدولية قد خلقت مناخا مناسبا لتحول المجتمع الدولي من المواجهة الى التعاون، والتوجه نحو إيجاد حلول للنزاعات الإقليمية المزمنة التي شكلت بؤرا مشتعلة للتوتر والاحتقان في مناطق مختلفة من العالم. وقد ألقت هذه المتغيرات السياسية العميقة في المحيطين العربي والدولي بمؤثراتها الثقيلة المتدفقة عبر الأحداث العالمية الخطيرة على الفكر السياسي الفلسطيني.

ولم يكن الفكر السياسي الفلسطيني بمنأى عن تفاعلات تلكم المتغيرات، سواء في المحيط العربي أو في المحيط الدولي. فأظهر ذلك الفكر واقعية إيجابية كاستجابة للتوجهات الدولية النازعة الى إيجاد حلول للصراعات والمشاكل الإقليمية المزمنة التي استعصت على الحل أثناء الحرب الباردة*.

إن مفهوم هذه الواقعية في الفكر السياسي الفلسطيني لا يعني، في سياق المتغيرات الدولية الراهنة، الموافقة على سياسة الأمر الواقع وإنما يبين رغبة الشعب الفلسطيني في التوصل الى سلام عادل يستند على ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حق تقرير المصير. ومن هذا المنطلق شارك الفلسطينيون في مؤتمر مدريد للسلام الذي انعقد في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، وما تبعه من مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف.

وتكمن المشكلة في استراتيجية الفكر الصهيوني التي تقوم على تحقيق السلام في الشرق الأوسط بمنطق القوة. ولهذا تعمل اسرائيل منذ احتلالها للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ على ترسيخ سياسة الأمر الواقع بممارسة كافة أنواع البطش والقمع، وببناء المستوطنات وجلب المهاجرين. ولا شك في أن فرض أي حل غير عادل على الفلسطينيين سيؤدي الى سلام صوري بارد لا حياة فيه، لأن سلام الأمر الواقع الذي

تنشده اسرائيل سيكون ظلما تاريخيا جديدا على الفلسطينيين الذين شردوا من وطنهم ووطن أجدادهم عام ١٩٤٨. وكما هو واضح للعيان فنداحة الظلم بتطبيق سياسة الأمر الواقع على الفلسطينيين تتجلى في مصادرة أراضيهم، وجلب المزيد من المهاجرين اليهود الى الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. فقد صادرت السلطات الاسرائيلية ٦٠ في المائة تقريبا من أراضـــي الضفة الغربيـــة وغزة في الفـــترة من عام

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الحداد (اليمن).

١٣/ش هـ/عس ٣٠-٢٨ (السيد عبد الغفار، البحرين)

١٩٦٧ الى ١٩٩٢. وعملت أيضا على توطين نحو ٠٠٠ ٢٣٠ يهودي بصورة دائمة في ما يقرب من ٢١٢ مستوطنة في جميع مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف. ومن المعروف أن استراتيجية اسرائيل ، منذ إنشائها، تعتمد على الضرب العنيف لأية مؤسسات سياسية فلسطينية في داخل الأرض الفلسطينية وخارجها تهدف الى تحقيق بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) المتخذ في دورتها الثانية بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧.

إن أية تسوية سلمية تاريخية في منطقة الشرق الأوسط ينبغي أن تبنى على قاعدة أساسية مؤداها أن مشكلة فلسطين هي أساس وجوهر النزاع العربي - الاسرائيلي. ومن هذه القاعدة، يجب أن تنبثق محاور الحل للقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط برمتها كأساس لتحقيق سلام عادل وشامل بين جميع أطراف النزاع. وفي هذا المجال نود التأكيد على هذه المبادئ: ضرورة انسحاب اسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك مدينة القدس، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى.

A/47/PV.76
28-30

A/47/PV.76
3-5

وضرورة ضمان ترتيبات الأمن لجميع دول المنطقة ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا. وضرورة إيجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، مع التأكيد على الفقرة الحادية عشرة منه. وضرورة تفكيك وتصفية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي التي احتلتها إسرائيل بالقوة العسكرية عام ١٩٦٧.

إن محاولات إسرائيل لتهميش دور الأمم المتحدة في عملية السلام بالشرق الأوسط تهدف بكل جلاء إلى منع تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك أحكام القانون الدولي على مجمل المسائل المرتبطة بقضية فلسطين، علما بأن إسرائيل، كما هو معروف، هي الدولة الوحيدة التي تم انضمامها إلى الأمم المتحدة بشروط محددة لم تلتزم بها أبدا.

إن دولة البحرين تؤكد على أهمية دور الأمم المتحدة في مفاوضات السلام بالشرق الأوسط، إذ أنها قامت باتخاذ قرارات تاريخية تتعلق بمصير فلسطين قبل وبعد انتهاء الانتداب البريطاني، مثل قرار تقسيم فلسطين.

وبهذا الصدد فإننا ندعو مجلس الأمن، كأهم جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، إلى تحمل مسؤوليته فيما يتعلق بحماية اللاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وخاصة أن إسرائيل لا تلتزم، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، بأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

السيد الحضيري (الجماهيرية العربية الليبية): مرة أخرى، تعود الجمعية العامة لمناقشة القضية الفلسطينية التي لازمت جدول أعمال الأمم المتحدة بشكل لم تلازمه به مشكلة أخرى من المشاكل الدولية. فقد زامنت قضية فلسطين إنشاء الأمم المتحدة. وعلى مدى الأربعين سنة الماضية، صدرت عن الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرهما من المنظمات الإقليمية والدولية، قرارات عديدة بموجبها حدد المجتمع الدولي موقفه من القضية الفلسطينية وكيفية حلها. وذلك بالتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه. وفي تقرير مصيره. وإقامة دولته المستقلة.

لقد أدت المتغيرات التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية، إلى تحولات جزرية لم يسبق لها مثيل، وعلى الرغم من الأثر الواضح لهذه التغيرات في العلاقات الدولية، حيث ساعدت على حل وتطويق منازعات عديدة. فإن واقع الحال يوضح أن هذه التغيرات لم يكن لها أثر في اتجاه حل القضية الفلسطينية. وإلى جانب ذلك، فإن التطورات الأخيرة بشأن الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط لم تسفر

عن نتائج ملموسة. إذ بعد مرور عام على المفاوضات التي بدأت في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. توضح المؤشرات الراهنة أن الوضع مازال في نقطة البداية. وتبددت الوعود التي تم قطعها في بداية هذه المفاوضات. وهكذا، فإن الحقائق الماثلة الآن هي أن مأساة الشعب الفلسطيني المتواصلة منذ ما يقرب من نصف قرن مازالت مستمرة، ولايزال أبناؤه يتعرضون لشتى أنواع الظلم المتمثل في احتلال الأرض، والتشريد، وسجن عشرات الآلاف بدون ذنب. وقتل الأبرياء العزل، ونسف البيوت، وغلق المدارس والجامعات، والاعتداء على اللاجئين. وهذا الواقع تظهره الشواهد، كما تؤكده التقارير العديدة، بما فيها تقرير اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، الوارد في الوثيقة (A/47/509) حيث جاء في الفقرة ٨١٧ منه "قيام المستوطنين بالإغارة على القرى ومخيمات اللاجئين. ومهاجمة سكانها وتدمير ممتلكاتهم.

إن احتلال الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية، واستمرارهم في اضطهاد الشعب الفلسطيني، لم يفتا من عزم هذا الشعب على المقاومة، ولم يقللا من تصميمه على الدفاع عن كرامته وإصراره على استرداد حقوقه وتحقيق آماله. وما الانتفاضة إلا حلقة من حلقات نضال شعب فلسطين ضد الظلم الذي لحق به، وصرخة صادقة لنيل حقوقه الأساسية في الحياة والحرية والإستقلال. لقد جذبت الانتفاضة الفلسطينية انتباه الرأي العام العالمي، وحظيت بتعاطف أغلب فئاته، باعتبارها انتفاضةشعب رفض الخضوع والاستكانة لإرادة الغير. وقوة الاحتلال فقط هي التي دأبت على محاولة طمس أسباب ودوافع الانتفاضة الفلسطينية، وصورتها على أنها نشاط غير مشروع يجب إيقافه بكل الوسائل، بما في ذلك استعمال الأساليب الأكثر

وحشية وقمعا. وعلى الرغم من أن إدانة الجمعية العامة لما ينتهجه الإسرائيليون ضد أبناء الانتفاضة، فإن السلطة المحتلة استمرت في استعمال أساليبها القمعية. ويؤكد ذلك تقرير اللجنة المعنية الذي أشرت إليه منذ قليل، حيث أوضح في إطار عرضه لحالة الفلسطينيين منذ الانتفاضة أن أشخاصا كثيرين قتلوا في ظروف غامضة. وأن أعمال العنف. وعمليات الاضطهاد غير التمييزية قد أثرت على جميع الفئات بما فيهم الأطفال والنساء والمسنون. كما يبين التقرير أن هناك المزيد من التدهور في حالة السجناء ومستوى معاملتهم، وهي معاملة تميزت بالتعذيب المستمر وبسوء المعاملة البدنية والنفسية من قبيل الحرمان من الطعام والنوم.

١٤/ر ع/ج م ٣٣-٣٥ (السيد الحضيري،الجماهيرية العربيـــــــة الليبيـــــــة)

إن الأوضاع المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، والأخطار التي تهدد وجوده بسبب الاحتلال تتطلب من المجتمع الدولي أن يعمل لوضع حد للمعاناة الطويلة لهذا الشعب، وأن يتخذ التدابير الكفيلة لضمان سلامة وحماية الشعب الفلسطيني الذي أصبح أبناؤه معرضين للأخطار والانتهاكات والقيود المتزايدة التي تؤثر على جميع نواحي حياتهم. وهذا ليس مجرد واجب أخلاقي. بل هو واجب إنساني، والتزام قانوني تحدد بشكل واضح في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

A/47/PV.76
33-35

A/47/PV.76
3-5

وعلى نفس الدرجة من الإلحاح، فإنه يجب على المجتمع الدولي، الذي أكد اهتمامه بالوضع المتوتر في منطقة الشرق الأوسط، وأعلن تأييده للشعب الفلسطيني من خلال قرارات الأمم المتحدة العديدة، أن يترجم القرارات إلى خطوات عملية تؤدي إلى الوقف الفوري لتهجير اليهود إلى فلسطين والأراضي العربية المحتلة، ووقف بناء المستوطنات، ومساندة حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه وتقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، لأن ذلك هو الضمان الأكيد لكي يسود السلم والعدل في أرجاء هذه المنطقة من العالم.

لقد أكدت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية على الدوام تأييدها لصمود الشعب الفلسطيني في وجه الظلم والغبن، وأيدت حقه في تحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة. وينتهز وفد بلادي هذه المناسبة ليؤكد من جديد على هذا الموقف، ويحث المجتمع الدولي على أن يتخذ الخطوات العملية لتطبيق القرارات الدولية، التي تطالب بتوفير الحماية الكاملة للشعب الفلسطيني وتمكينه من نيل حقوقه الثابتة والمشروعة.

لا يفوتني قبل أن أختتم هذا البيان أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وكذلك للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الأسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. لما تبذلانه من جهد لتوفير المعلومات المقدمة لنا في تقريريهما المعروضين على الجمعية العامة، ولما تبذلانه من جهد لتعميق الوعي الدولي بالحقائق المتصلة بالقضية الفلسطينية وبحالة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، ولما قامتا به من جهد من أجل تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينية.

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): شهدت الحالة في الشرق الأوسط تغيرات هامة خلال العام الماضي. وأدت عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأها مؤتمر مدريد للسلام إلى تحول طيب في طريق البحث عن حل سلمي لمسألة الشرق الأوسط التي ظلت تؤرق بال الشعوب في كل بلدان تلك المنطقة لأكثر من ٤٠ عاما. فاشترك الفلسطينيون على نحو مباشر لأول مرة في المفاوضات مع الإسرائيليين. وجرت جولات من المفاوضات الثنائية بين الدول العربية وإسرائيل، كما تجري مفاوضات متعددة الأطراف. والمباحثات بشأن المسائل ذات الصلة بدأت تدخل في مرحلة مضمونية. وأبدت جميع

الأطراف المعنية استعدادها للتوصل إلى تسوية. وكل هذا يساعد في تهيئة الظروف اللازمة للتوصل في وقت مبكر إلى تسوية معقولة ومنصفة للقضية الفلسطينية. ومع ذلك، فإنه مازال يتعين بذل المزيد مـــن

الجهود المضنية من جانب كل الأطراف ذات الصلة ومن جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، إذا ما أريد التوصل إلى تسوية نهائية لهذه القضية.

إن الصين مافتئت تؤيد دوما القضية العادلة للشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب العربية. وتعلق الصين أهمية كبيرة على تسوية مشكلة الشرق الأوسط، وهي ترحب بكل التغيرات والتطورات الجديدة التي تسهم في تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي. وتؤيد الصين جميع المقترحات التي من شأنها أن تيسر التوصل في وقت مبكر إلى تسوية معقولة ومنصفة للقضية الفلسطينية. وترى حكومة الصين أن النزاع العربي - الإسرائيلي ينبغي أن يسوى على نحو شامل ومنصف عن طريق مفاوضات تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الأخرى ذات الصلة. وينبغي أن تعود الأراضي العربية المحتلة إلى أصحابها، وأن يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة، وأن يكفل احترام وحماية السيادة والأمن لكل دول الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل. ونأمل في أن تستفيد كل الأطراف المعنية من الفرصة السانحة حاليا استفادة كاملة، وأن تتخذ موقفا أكثر مرونة واتساما بالمنحى العملي. كما نأمل في أن يستجيب الجانب الأسرائيلي للواقع، ويجري مفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي المعترف به من جانب كل الشعب الفلسطيني، ويوقف بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، ويسمح للفلسطينيين المبعدين بالعودة إلى وطنهم. ونحن مقتنعون بأنه مادامت كل الأطراف المعنية مستمرة في السعي من أجل إحلال السلم، مهما كانت مشقة طريق المفاوضات السلمية، فإن السيوف ستتحول في نهاية المطاف إلى سكك للمحاريث وسيتحقق في النهاية للأمتين العربية واليهودية التعايش المتجانس والتنمية المشتركة.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور متزايد الأهمية في تسوية المنازعات الإقليمية وصون السلم العالمي. ومافتئت المنظمة تبذل جهودا هائلة ومطردة على مر السنين من أجل التوصل إلى حل معقول ومنصف للقضية الفلسطينية ولقضية الشرق الأوسط ككل. وفي رأينا، أنه مع التطور المتعمق لعملية السلم في الشرق الأوسط ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها الواجب في عملية التسوية السياسية لقضية الشرق الأوسط وفي إجراءات المتابعة التي ستتم بعد إبرام اتفاق السلم. ونرحب بالمشاركة الكاملة للأمم المتحدة في المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بمباحثات السلم في الشرق الأوسط. إن الصين، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن ستعمل كبدأبها دائما مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز عملية السلم في الشرق الأوسط. وستسهم على النحو الواجب في تحقيق التسوية النهائية الدائمة والمنصفة لمشكلة الشرق الأوسط وقضية فلسطين التي تمثل لبها.

A/47/PV.76
37

١٥/عم/ج م ٣٨-٤٠

السيدة خربادي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتوقف إحلال السلم والأمن في الشرق الأوسط على التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة لقضية فلسطين، التي تظل تشكل جوهر الصراع في تلك المنطقة. إن المجتمع الدولي، الذي تمثله الجمعية العامة للأمم المتحدة، مافتئ يعالج هذه القضية على مدى ٤٥ سنة، ومع ذلك فقد ظلت التسوية بعيدة المنال.

إن الخريطة السياسية للعالم كما كنا نعرفه منذ ٤٥ سنة قد تغيرت. ومع بزوع الحقبة الجديدة التي تتسم بمناخ محسن للأمن السياسي نتيجة لانتهاء الحرب الباردة، أصبح العالم اليوم يختلف كثيرا عما كان عليه الحال في سنوات التنافس بين الدول العظمى والتناحر الأيديولوجي الذي كان طابع العالم في الماضي. وقد ساعدت روح التعاون والاتفاق والتفاهم تلك في التوصل مؤخرا إلى حسم الصراعات التي كانت الحرب الباردة تغذيها في بقاع عديدة من العالم.

A/47/PV.76
38-40

A/47/PV.76
3-5

إن منطقة الشرق الأوسط تتغير بدورها. ومع ذلك، فإنه في ضوء ما عهدناه فيها من استعداد متكرر للتفجر فإنها تعد منطقة يمكن أن يؤدي الفشل في تحقيق السلام فيها إلى تقويض صورة المستقبل. إن الحاجة إلى التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة في هذه المنطقة، تعتبر إذن، حاجة ماسة وحتمية.

وبهذه الروح، يرحب وفدنا بمؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي بدأ منذ عام. لقد بذل راعيا المؤتمر، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي قدرا كبيرا من الوقت والجهد في هذا السبيل. ونحن نحيي هذه الجهود. ومن المهم أن نلاحظ أن المفاوضات في إطار هذا المؤتمر قد استمرت طوال السنة الماضية - ومع أن العملية قد لا تكون قد أسفرت عن نتائج ملموسة حتى الآن، فلابد أن ندرك أنه بالنظر إلى الشكوك العميقة الجذور والنكسات الماضية وتاريخ الصراع المتكرر، فإن كل الأطراف المعنية قد أبدت بغير شك حسن نية، ونضجا سياسيا بجلوسها إلى طاولة المفاوضات. إن الحذر والتحوط بل وحتى الشك، أمور طبيعية ولا ينبغي أن تنتقص من قضيتنا المشتركة، قضية تشجيع ومؤازرة الأطراف المعنية لكي تمضي قدما في السعي إلى تحقيق سلام دائم في المنطقة وهو سلام نثق أنها جميعا ترغب في تحقيقه. إن العملية، كما اتضح خلال السنة الماضية ستكون شاقة ومليئة بما يبدو أنه عقبات تستعصي على الحل. والتغلب عليها سيتطلب شجاعة سياسية فريدة وحنكة، إن التنازلات والتضحيات ستكون بغير شك من الأمور اللازمة. على أنه، لا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن هذه الفرصة النادرة للتسوية السلمية. إذا ضاعت ستترتب على ضياعها آثار خطيرة ليس فقط بالنسبة لشعوب المنطقة بل أيضا بالنسبة للعالم كله.

إن القضايا التي يجري بحثها لا تتضمن فقط قضية الصلح السياسي والأراضي والتسوية، وإنما هي تتعلق أيضا بمستقبل الشعب الفلسطيني الذي حكم عليه أن يعيش حياة لاجئين في نضال لا ينتهي. لقد عملنا باستمرار في لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، التي تتشرف بلادي بعضويتها، على إعادة تأكيد الحقوق الأسياسية للشعب الفلسطيني - وهي حق العودة، والحق في تقرير المصير، وحق الشعب الفلسطيني في وطن خاص به. إن الشعب الفلسطيني الذي لم ترهبه الشدائد وأشكال المعاناة التي كالها له التاريخ، راح يواصل حملته من خلال الانتفاضة للحصول على حقوقه العادلة. ونحن لا نعتقد أنه سيكون هناك سلام دائم في الشرق الأوسط إلا بعد ضمان هذه الحقوق.

وإلى جانب الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، هناك حق كل الدول في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل، في أن تعيش في سلام داخل حدود معترف بها دوليا. إن السلام بين إسرائيل ومصر اعترف بهذا المبدأ، وكذلك قرارا مجلس الأمن اللذان اعتمدا بالاجماع ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨

(١٩٧٣)، واللذان ينبغي النظر إليهما على أنهما قرارين سياسيين ينطبقان على المرحلتين الانتقالية والنهائية في عملية السلام في الشرق الأوسط. إن مقايضة الأرض بالسلام هي أحد المبادئ الأساسية الكامنة في هذين القرارين، ومن ثم فإن من الأساسي أن تنسحب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧. وفي هذا السياق، يشجعنا أن مؤتمر السلام يعترف لهذا المبدأ، وأن الراعيين الشريكين لهذا المؤتمر قد أيداه، وأن إسرائيل قد حركت مواقفها السياسية نحو القبول به.

لقد دعت الجمعية العامة مرارا إلى عقد مؤتمر سلام دولي للشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وباشتراك كل الأطراف في هذا الصراع، كما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، المعترف بها بوصفها المثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. ونحن نعتقد أن هذا المؤتمر المقترح وعملية السلام التي بدأها مؤتمر مدريد لا يستبعد أحدهما الآخر بالضرورة ولكن يمكن أن يكمل كل منهما الآخر. إن الأمم المتحدة، على أي حال، لديها دور لا غنى عنه يتعين أن تؤديه في الجهود الرامية إلى التوصل إلى سلام دائم في الشرق الأوسط. وبالتالي، فإنه يشجعنا أن الأمم المتحدة قد تم ضمها كمشارك كامل من خارج المنطقة في المحادثات المتعددة الأطراف في إطار مؤتمر السلام. ويشجعنا أيضا أن فلسطينيين من خارج الأراضي المحتلة قد بدأوا المشاركة في الفريق العامل المعني باللاجئين. ونحن على ثقة أن اشتراكهم, واشتراك الأمم المتحدة، سيقطع شوطا طويلا، نحو بناء هذه الثقة المتبادلة التي يمكن لها وحدها أن تصلح أساسا لمجتمع من الدول الأعضاء التي تعيش في المستقبل في سلام وتعاون مع بعضها البعض في المنطقة.

إن المفاوضات الثنائية مفاوضات سياسية في جوهرها، والمفاوضات المتعددة الأطراف اقتصادية في جوهرها. وكل مجموعة من هذه المفاوضات تعزز الأخرى وأي تقدم في إحداها يمكن أن يتوقف على النجاح في الأخرى. وبلادي تتشرف بالمشاركة في اجتماعات الأفرقة العاملة الخمسة للمفاوضات المتعددة الأطراف. ومع أن المرحلة المتعددة الأطراف قد لا تكون قد حققت حتى الآن بعدا أو اتجاها ملموسا، فإن العملية التي بدأت يبدو أنها ستستمر. ونحن نعتز بضمنا كأحد الأطراف من خارج المنطقة في هذه المحادثات، ونعتزم، نظرا لموقفنا الثابت على مر الأيام وعلاقاتنا الوثيقة مع بلدان المنطقة، أن نضع خبرتنا الثرية في معالجة القضايا المشابهة تحت تصرف الدول المعنية مباشرة للاستفادة منها على النحو الذي تراه مناسبا.

في قمة عدم الانحياز في جاكارتا، اتفق رؤساء دولنا وحكوماتنا على أنه وسط التحولات الإيجابية في الساحة السياسية العالمية، والتسوية السلمية الجارية لمختلف المنازعات، لا يمكن أن يظل الشرق الأوسط مرجلا للاضطرابات العنيفة ومكانا يسوده عدم الأمن وعدم الاستقرار. وطالبوا بنظام إقليمي جديد

يقوم على العدالة والكرامة والاستقرار من خلال التوفيق المتبادل استنادا إلى مبدأ التعايش السلمي والشرعية الدولية. ولا يمكن فرض هذا النظام الإقليمي الجديد من الخارج. ولابد أن يأتي ذلك من بلدان المنطقة. ووفدي واثق أن هذه البلدان سوف تكون مرة أخرى على مستوى المسؤولية وتثبت أن الحكمة والحنكة السياسية هما وحدهما السبيل إلى بدء عهد جديد ودائم من السلام والرخاء في هذه الأرض التليدة.

A/47/PV.76
43-45

A/47/PV.76
3-5

السيد عوض (الجمهورية العربية السورية): لقد جندت منظمة الأمم المتحدة إمكانياتها طيلة العقود الأربعة الماضية لإيجاد حل لقضية فلسطين، وواقع الأمر أن هناك قلة من المسائل التي تطلبت هذا القدر من اهتمام هذه المنظمة، ومع ذلك فإن القضية الفلسطينية مازالت مطروحة على جدول أعمال الأمم المتحدة دون حل، لأن إسرائيل لا تزال تنكر على الشعب الفلسطيني حقه الطبيعي في تقرير المصير والاستقلال.

لقد فعل العرب كل ما في وسعهم لإيجاد حل لقضية فلسطين استنادا إلى مبادئ الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد كانت آخر محاولاتهم المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، حيث عملوا بروح من المسؤولية من أجل تحقيق أهداف هذا المؤتمر والوصول إلى حل عادل ودائم وشامل للصراع العربي - الإسرائيلي، وذلك عن طريق الالتزام بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بكامل عناصرهما، وعلى الجبهات الفلسطينية والسورية والأردنية، وعلى أساس مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة، والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) دون قيد أو شرط، واحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والتأكيد على ربط المرحلة الانتقالية والنهائية في المسار الفلسطيني، بما يضمن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة، وعدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي في أي جزء من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس والجولان، ووضع حد لممارسات إسرائيل القمعية في الأراضي العربية المحتلة، وحق جميع الأطراف المتساوي في الأمن والسلام.

إلا أن إسرائيل ما زالت تماطل وتناور للاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة، فبعد مضي عام كامل على انعقاد مؤتمر مدريد والمحادثات الثنائية، فإن هذه المحادثات لم تحقق شيئا ملموسا على طريق السلام المنشود لأن الحكومة الإسرائيلية لم تعلن حتى اليوم التزامها الصريح والواضح بالأسس والعناصر الثابتة لعملية السلام، ولا سيما استعدادها للانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة تنفيذا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ووقف النشاطات الاستيطانية وقفا كاملا في الأراضي العربية المحتلة، والكف عن انتهاك حقوق الإنسان.

لقد قامت جماهير الشعب الفلسطيني منذ عام ونيف، وبعد انتهاء مؤتمر مدريد مباشرة، باستقبال المثلين الفلسطينيين لهذا المؤتمر، وكانت الجماهير المستقبلة تحمل أغصان الزيتون تعبيرا عن الآمال التي تعلقها هذه الجماهير على مسيرة السلام.

A/47/PV.76
46

١٧/ح م/ج م ٤٧-٥٠ (السيد عوض، الجمهورية العربية السورية)

ومنذ أيام وبعد مضي عام كامل على المحادثات الثنائية بين العرب وإسرائيل، فجعت هذه الجماهير الفلسطينية نفسها بالنتائج التي حققتها محادثات السلام، فخرجت بمظاهرات صاخبة للاحتجاج على استمرار بناء المستوطنات والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان واطلاق النار على الأبرياء، واستمرار الاغتيالات الوحشية التي تمارسها الوحدات السرية الإسرائيلية التي تتنكر أحيانا بالملابس الفلسطينية.

لقد بات العالم كله يدرك أن قضية فلسطين، التي هي جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي، هي قضية شعب كامل سلبت أرضه واغتصبت حقوقه، وما لم يتم الوصول إلى حل عادل لهذه القضية، على أساس قرارات الأمم المتحدة، فإن النزاع العربي - الإسرائيلي سيظل قائما.

إن قضية فلسطين ليست مجرد الحقوق السياسية غير القابلة للتصرف لشعب من الشعوب فحسب، وإنما هي أيضا، على المستوى الإنساني، مسألة حقوقه المدنية والإنسانية. فأغلبية الشعب الفلسطيني قد أصبحت من اللاجئين خلال العقود الأربعة الماضية فيما تواصل السلطات الإسرائيلية توطين المهاجرين اليهود في الأراضي العربية المحتلة في تحد سافر للرأي العام الدولي والقيم الإنسانية.

لقد أكد المجتمع الدولي أن تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط يستدعي انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ويخطئ من يعتقد في إسرائيل أنه يمكن تحقيق سلام حقيقي دون انسحاب إسرائيل التام من جميع الأراضي العربية المحتلة.

إن الطريق إلى السلام الشامل والعادل واضح ومعروف، وأن أي انسحابات جزئية لن تجلب السلام للمنطقة ولإسرائيل نفسها.

إن الأمن الذي تنشده إسرائيل لن يتحقق عن طريق الاحتفاظ بالأرض العربية والتفوق العسكري وبناء المستوطنات والممارسات اللاإنسانية، وإنما عن طريق الانسحاب الكامل من الأرض العربية المحتلة والالتزام بعناصر السلام الأساسية.

لقد انتهت مقولة الحدود الآمنة التي لا يمكن اختراقها، وانهارت نظرية الأحزمة الأمنية الوقائية. إن الأمن الحقيقي يصنع في ظل السلام وزوال الظلم والقهر والعدوان.

إننا نفهم السلام كما تفهمه جميع شعوب الأرض، نفهمه في ضوء مفاهيم الحرية والعدل التي ناضل الإنسان من أجلها قرونا طويلة. ومهما قيل عن تبدل الأمزجة والسياسة في إسرائيل، فإن قادتها ما زالوا يتشبثون بالأرض العربية المحتلة، ويساومون المجتمع الدولي لا على إعادة هذه الأرض وإنما فقط على تخفيف النشاطات الاستيطانية فيها. وهذا لن يؤدي إلى السلام الحقيقي الذي نفهمه ونناضل من أجله.

إن طريق السلام واضح ولا يتطلب سوى قيام إسرائيل بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، هذه القرارات التي لا تجيز الاحتلال أو الضم أو التهديد، ولن يترتب على سياسة المماطلة الإسرائيلية سوى تأخير عملية السلام.

لقد أعلنت بلادي مرارا، ومن هذا المنبر، بأنها لن تفرط بالأرض العربية ولا بحق من الحقوق الوطنية والقومية، وأنها لن تقبل إلا بسلام عادل ومشرف وشامل لجميع الجبهات العربية. إن التمسك بالحقوق ليس تشددا ولا تطرفا، بل هو حق وواجب تقر به الأعراف والقوانين الدولية.

السيد جايا (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن قضية فلسطين احدى المشاكل الدولية القديمة والصعبة التي لا تزال تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولعل الأعضاء يتذكرون أن هذه المسائل قد تم تناولها منذ الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة التي عقدت في نيسان/أبريل ١٩٤٧. وقد تفاقمت نتيجة للصراع العربي الإسرائيلي عندما شهد العالم نزوح الفلسطينيين على نطاق كبير.

إن حرب ١٩٦٧ قد جلبت مزيدا من أوجه الضيم والمعاناة، لا سيما، بالنسبة للشعب الفلسطيني. ويسجل هذا العام الذكرى الخامسة والعشرين لاحتلال إسرائيل السافر للأراضي الفلسطينية والعربية. وهذا يذكرنا بأن إسرائيل ظلت لعقود تتحدى مختلف قرارات الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، ما برح الشعب الفلسطيني يعاني منذ وقت طويل ويتعرض للمظالم في سعيه لإقامة وطنه الخاص به ومن أجل السلم والحرية.

وعند هذا المنعطف، أود أن أؤكد من جديد تأييد وفد بلادي الكامل للشعب الفلسطيني وتضامنه معه في قضيته العادلة. ففي الواقع، تبين مناقشة اليوم بجلاء قلقنا المستمر وجهودنا المتجددة لحسم هذا الصراع بطريقة تتفق وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ورغما عن شتى الانتكاسات، يسعدني أن ألاحظ أننا بدأنا منذ العام الماضي نرى تطورات مشجعة بالنسبة لإقرار سلم عادل دائم في الشرق الأوسط. وقد رحبنا بانعقاد محادثات السلام في مدريد، على أنها خطوة هامة صوب إيجاد حل شامل عادل ودائم للقضية الفلسطينية وللصراع العربي الإسرائيلي، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبادلة الأرض بالسلم، وإقرار حقوق الشعب الفلسطيني السياسية والوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف. ونحن ننظر إلى محادثات السلم على أنها

سبيل هام إلى توفير اطار إقليمي سلمي، وخطوة صوب بناء ثقة وتفاهم متبادلين فيما بين الأطراف المشاركة فيها.

إلا أننا نلاحظ أيضا أن محادثات السلم الحالية لم تحقق، على ما يبدو نتائج ملموسة تذكر، سواء من حيث الشكل أو المضمون. ووفد بلادي يرى أن عملية السلم تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية، بما في ذلك مسألة مشاركة الشعب الفلسطيني مشاركة كاملة ومباشرة في العملية، وكذلك ضرورة تجاوز إسرائيل العبارات الرنانة إلى اتخاذ تدابير تبرهن على نواياها السلمية الحسنة.

إننا نعتقد أن السلم الدائم لا يمكن أن يسود ما لم تكن كل أطراف الصراع مشاركة في عملية السلم. وفي هذا الصدد، يدرك وفد بلادي أن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بلا قيد أو شرط وعلى قدم المساواة في كل مراحل مفاوضات واجتماعات عملية السلم الراهنة، مسألة أساسية. وفي نفس الوقت، يرى وفد بلادي أن من الأهمية بمكان السماح لكل الأطراف المشاركة في محادثات السلم أن تثير أي قضايا تهمها. كما يجب أن تلتزم إسرائيل بدورها بأن تتناول، على نحو حاسم، قضية فلسطين التي لا تزال هي القضية المحورية من صراع الشرق الأوسط.

إن من المهم بالمثل أن تظهر إسرائيل نواياها السلمية الحسنة من أجل المساعدة على تهيئة مناخ أفضل يفضي إلى إحراز تقدم. لكن، مما يؤسف له أن نشهد أن محادثات السلم الراهنة الخاصة بالشرق الأوسط، مازالت تجرى في ظل خلفية استمرار، بل تصاعد، العنف والعدوان اللذين تمارسهما السلطات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. ونتيجة لذلك، لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية لا تحتمل. وهذا الوضع يتفاقم من جراء سياسة ضم الأراضي العربية والفلسطينية التي تنتهجها إسرائيل. ومما يؤسف له، أن النظام الإسرائيلي الحالي مستمر في ذلك إلى جانب سياسة الاستيطان التي تسمح بتوطين مزيد من المهاجرين اليهود في الأراضي المحتلة.

إن استمرار هذه السياسات، التي تتجلى فيها نية إسرائيل في تغيير التركيب الديموغرافي والمركز القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف وأراض عربية أخرى، هو مما يثير بالغ القلق

لوفد بلادي. وفي هذا المضمار، نحن نؤيد بالكامل قرارات مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، التي تعلن أن التدابير الإسرائيلية المتعلقة بالقدس الشريف باطلة تماما من الناحية القانونية.

إننا نشعر بالقلق العميق إزاء تدهور الأحوال المتصلة بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نتيجة لسياسات القمع المتزايدة التي تنتهجها إسرائيل، والتي تنتهك المبادئ الأساسية لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ انتهاكا واضحا. كما نتشاطر قلق المجتمع الدولي بالنسبة لاستمرار سياسة الترحيل التي تنتهجها إسرائيل، وتنفيذها لسياساتها التمييزية ضد المواطنين الفلسطينيين، وكذلك مصادرة وتدمير الممتلكات الفلسطينية.

إن إجراءات إسرائيل القمعية إنما تفضي حتما إلى حلقة مفرغة من العنف في الأراضي المحتلة. ومازال الفلسطينيون يواصلون مقاومة السيطرة والمظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق ثورة مؤسسة أو انتفاضة في مواجهة الدولة المحتلة. إن الانتفاضة تنطوي على تضحيات هائلة ومعاناة قاسية بالنسبة للشعب الفلسطيني، وهي توضح الحاجة العاجلة جدا إلى تكثيف الجهود لإيجاد حل سياسي لقضية فلسطين.

وتواصل بروني دار السلام شجبها لتحدي إسرائيل المستمر لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن واجبنا أن نفعل ذلك إلى أن نرى اجراء محددا من جانب إسرائيل وإلى أن يقدم لنا النظام الإسرائيلي الدليل بطريقة ملموسة ما على التزامه الكامل بالامتثال تماما لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إذا ما سمح للحالة في الأراضي المحتلة بالتردي نتيجة لعناد إسرائيل، فإن هذا سيخلف أثرا سيئا على المناخ الإيجابي والثقة اللذين ساعدت جهود السلم على بنائهما. وهذا قد يفضي بدوره إلى فشل عملية السلم الراهنة.

لذا، يرى وفد بلادي أن من المهم أن يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده للإبقاء على مفاوضات السلم الجارية. كما نحث إسرائيل على أن تكفل سلامة الشعب الفلسطيني وحمايته في الأراضي المحتلة، وأن تيسر عودة السكان الذين فروا من المناطق الواقعة تحت الاحتلال. ويجب على إسرائيل أن توقف فورا كل مشاريع الاستيطان وأن تقدم التأكيدات للمجتمع الدولي بأن مسألة المستوطنات اليهودية لن تظهر ثانية وهي المسألة التي ظلت تثير الحساسية وتشكل عقبة تعترض سبيل تحقيق السلم في المنطقة.

ويعتقد وفد بلادي أن الوقت قد حان لكي تنظر هذه الهيئة العالمية في أمر السبل العملية لاستكمال الجهود الإقليمية الراهنة لإيجاد سلم شامل عادل دائم في الشرق الأوسط. وفي ضوء ذلك، يزداد إيماننا بأن فكرة عقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الأوسط فكرة جديرة بتأييدنا الكامل.

البند ١٤٥ من جدول الأعمال

تمويل عملية الأمم المتحدة في الصومال: تقرير اللجنة الخامسة (A/47/734)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطلب إلى مقرر اللجنة الخامسة أن يعرض تقرير اللجنة بشأن البند ١٤٥ من جدول الأعمال.

السيد أوسيلا (الأرجنتين)، مقرر اللجنة الخامسة (ترجمة شفوية عن الأسبانية): يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٤٥ من جدول الأعمال المعنون "تمويل عملية الأمم المتحدة في الصومال" (A/47/734).

وكما يرد في الفقرة الثانية من التقرير، فقد نظرت اللجنة في هذا البند في جلستيها ٣١ و ٣٣.

وفي الجلسة ٣٣ عرض ممثل هولندا، نيابة عن رئيس اللجنة، مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.5/47/L.3 بعنوان "تمويل عملية الأمم المتحدة في الصومال". وفي نفس الجلسة اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت.

وفي الفقرة ٦ من تقرير اللجنة، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من القانون الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة المعروض على الجمعية العامة.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن تبدأ الجمعية العامة البت في التوصية الواردة في تقرير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ المندوبين بأننا سنشرع في اتخاذ القرار بنفس الطريقة التي اتبعتها اللجنة الخامسة.

ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها (الوثيقة A/47/734).

لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار A/C.5/47/L.3 **(القرار ٤١/٤٧).**

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٤٥ من جدول الأعمال.**

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥

A/47/PV.76
56